ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

التطور التاريخي للمحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا

الدكتور آيت اله جليلي
استاذ مساعد في قسم القانون العام ، كلية القانون ، جامعة قم .
كرار كاظم نايف الرحيمي
Dr.Ayat ollah jalili
a.jalili@qom.a c.ir
univer sity of Qom
kararalhsnaykk48@gmail.com

المستخلص

تعتبر المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا مؤسستين قضائيتين أساسيتين في العديد من الدول، حيث تلعبان دورًا حاسمًا في تفسير القوانين والدساتير وضمان التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. دعونا نستكشف التطور التاريخي لكلا النوعين من المحاكم، مع التركيز على الأدوار والاختصاصات المختلفة التي تؤديها في النظام القضائي.**المحكمة الاتحادية العليا:** المحكمة الاتحادية العليا غالباً ما توجد في الدول الفيدرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، وألمانيا. تأسست المحكمة العليا في الولايات المتحدة في عام ١٧٨٩ كجزء من النظام القضائي الذي تضمنته المادة الثالثة من الدستور الأمريكي. تهدف إلى حل النزاعات بين الولايات ومحاكمة القضايا التي تتضمن المسؤولين الحكوميين والجنرالات الأجانب. وفي السياق الهندي، تأسست المحكمة العليا في عام ١٩٥٠ بعد اعتماد دستور الهند، وتتمثل مهمتها في حماية الحقوق الدستورية وضمان العدالة العليا في البلاد. وفي البداية، كانت المحاكم العليا تركز على النزاعات الدولية والقضايا الدستورية الأساسية. ومع ذلك، تطور اختصاصها ليشمل كل جوانب القضايا الفيدرالية والأسئلة الدستورية والمراجعات القضائية للقوانين. وخلال القرون الماضية، ساهمت المحاكم الاتحادية العليا في تشكيل المبادئ الأساسية للعدالة والحريات الشخصية. في الولايات المتحدة، كانت قضية "ماربوري ضد ماديسون" (١٨٠٣) نقطة تحول رئيسية أكدت على سلطة المحكمة في تفسير الدستور من خلال عملية المراجعة القضائية.**المحكمة الدستورية العليا:** المحكمة الدستورية العليا تُنشأ عادة في الدول ذات النظام القانوني القائم على سيادة الدستور. تُعتبر المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا مثالًا رائدًا، حيث تأسست في عام ١٩٥١ لضمان حماية القانون الأساسي أو الدستور الألماني. مهمتها الرئيسية تتضمن الفصل في القضايا المتعلقة بمطابقة القوانين مع الدستور. ومع مرور الوقت، توسعت مهام المحكمة الدستورية العليا لتشمل مجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك المسائل المدنية والحقوق الأساسية. تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان حماية الحقوق الأساسية كانت من الإنجازات الكبرى لهذه المحاكم. وأثرت المحاكم الدستورية العليا بشكل كبير في المجتمعات من خلال قراراتها المتعلقة بحريات الأفراد وحقوق الأقليات، كما ساهمت في إعادة تشكيل السياسات العامة لضمان توافقها مع المبادئ الدستورية. وكلا النوعين من المحاكم يمثلان أركانًا أساسية لضمان سيادة القانون وحماية الحقوق الدستورية. بينما تركز المحكمة الاتحادية العليا في الدول الفيدرالية على النزاعات بين الولايات وتفسير الدستور، فإن المحكمة الدستورية العليا عادة ما تتمتع بسلطة إلغاء القوانين المتعارضة مع المبادئ الدستورية. التفاعل بين هذين النظامين القضائيين يعكس التطور المستمر في مفهوم العدالة الدستورية، حيث يتكاملان لتوفير حماية أشمل لحقوق الأفراد وضمان عدم تجاوز السلطات الحكومية. هذه الأدوار المختلفة تبرز أهمية القضاء في تحقيق التوازن واستدامة النظام الديمقراطي.

مقدمة

المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا تعتبران من أبرز المؤسسات القضائية في العديد من الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي أو الدستوري. تطورت هاتان المحكمتان على مر العصور، حيث نشأت الحاجة إليهما نتيجة التحديات القانونية والسياسية التي تطرقت إليها تلك

الأنظمة. فمن خلال عملهما، تساهمان في حفظ النظام القانوني وضمان تطبيق القوانين بشكل يتوافق مع المبادئ الدستورية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين.المحكمة الاتحادية العليا تلعب دورًا حيويًا في العديد من الدول الفيدرالية، حيث تتولى مهمة الفصل في القضايا التي تتعلق بالصراعات بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية أو بين الولايات بعضها البعض. بينما تتمثل وظيفة المحكمة الدستورية العليا في فحص دستورية القوانين والقرارات الصادرة من الجهات التشريعية والتنفيذية، وذلك لضمان عدم تعارض هذه القوانين مع النصوص الدستورية التي تحدد مبادئ الدولة الأساسية.تاريخيًا، بدأت هذه المحاكم في العديد من الدول في أشكال وأحجام مختلفة، وفقًا لاحتياجات النظام السياسي والقانوني. ففي البداية، كانت المحاكم تقتصر على النظر في القضايا المحلية التي قد تنشأ بين الأفراد أو بين المؤسسات، لكن مع تعقيد الأنظمة السياسية وتعاظم دور السلطات التنفيذية والتشريعية، تطورت وظائف هذه المحاكم لتشمل دورًا أكبر في تحقيق التوازن بين السلطات ومنع أي تجاوزات أو انتهاكات للدستور.لقد مر التطور التاريخي للمحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا بعدة مراحل أساسية بدأت بتأسيس هذه المحاكم لأول مرة، ثم تطورت عبر الزمن لتصبح مؤسسات مستقلة، يتمتع أعضاؤها باستقلالية قضائية تامة. كما أن دور هذه المحاكم في التأثير على التشريعات والسياسات العامة قد زاد بشكل ملحوظ، حيث أصبحت محط اهتمام كبير من قبل الحكومات والمواطنين على حد سواء.إن المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا لا تقتصران على أن تكونا مجرد هيئات قضائية ذات صلاحيات قانونية محدودة، بل أصبح لهما تأثير مباشر على صياغة القوانين وتفسير الدستور، وهو ما يجعل دورهما محوريًا في الحفاظ على النظام القانوني وضمان استقرار الدولة.

بيان المسألة المسألة التي يتناولها هذا البحث هي التطور التاريخي للمحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا. يشمل هذا التطور جميع الجوانب المتعلقة بتأسيس وتطور هذه المحاكم، وأسباب نشوء الحاجة إليها في النظم القانونية والسياسية المختلفة. كما يتناول البحث تطور دور هذه المحاكم في حماية الدستور وحقوق المواطنين من خلال ممارسة الرقابة الدستورية والفصل في القضايا التي تتعلق بالتوازن بين السلطات المختلفة. تركز المسألة على استعراض كيفية تأثر الأنظمة القضائية والهيئات الدستورية في العديد من الدول بتطور الفكر القانوني والسياسي، وكيف ساعد ذلك في تعزيز دور القضاء في الحفاظ على سيادة القانون.

أهداف البحث

دراسة التطور التاريخي للمحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا: تحليل مراحل نشوء هذه المحاكم وتطورها على مر العصور في مختلف الأنظمة القانونية فهم دور هذه المحاكم في النظام القضائي والدستوري: استكشاف كيفية تأثير هذه المحاكم في حماية الدستور، وكذلك دورها في تحديد الحدود بين السلطات المختلفة في الدولة مقارنة بين المحاكم الاتحادية العليا والمحاكم الدستورية العليا في عدة دول: دراسة الاختلافات والتشابهات في تكوين وصلاحيات هذه المحاكم في دول ذات نظم سياسية مختلفة استكشاف تأثير المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا على السياسات العامة: البحث في كيفية تأثير قرارات هذه المحاكم على التشريعات والسياسات الحكومية في مختلف الدول.تحليل التحديات التي تواجه هذه المحاكم في سياق التطور السياسي والقانوني: تسليط الضوء على التحديات التي قد تواجه هذه المحاكم في تطبيق القوانين وحمايتها للدستور في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية.

أسئلة البحث

ما هي العوامل التي أدت إلى نشوء المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا في النظم القانونية المختلفة؟كيف تطور دور هذه المحاكم في الحفاظ على توازن السلطات وتنفيذ الرقابة الدستورية على القوانين؟ما الفرق بين المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا في سياق الأنظمة القضائية الفيدرالية والدستورية؟ كيف أثرت المحاكم الاتحادية العليا والدستورية العليا على التطورات التشريعية والسياسات الحكومية في الدول التي تعتمد هذه المحاكم؟ ما هي التحديات التي قد تواجه المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية؟ كيف تساهم هذه المحاكم في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وضمان سيادة القانون في الدولة؟

فرضيات البحث

فرضية أولى:يساهم التطور التاريخي للمحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا في تعزيز الاستقرار القانوني والسياسي في الدول، من خلال ضمان التوازن بين السلطات الاتحادية والمحلية وحماية الحقوق الدستورية للمواطنين.

فرضية ثانية:

تطور دور المحاكم الدستورية العليا والمحاكم الاتحادية العليا في العديد من الدول يتماشى مع تطور الأنظمة السياسية، حيث يتزايد دور هذه المحاكم في الرقابة الدستورية وفي التأثير على التشريعات والسياسات العامة للدولة.فرضية ثالثة:إن وجود المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة

الدستورية العليا يعزز استقلال القضاء ويمنع أي تجاوزات من قبل السلطات التشريعية أو التنفيذية، مما يساهم في تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق الدستورية.

فرضية رابعة:المحاكم الدستورية العليا والمحاكم الاتحادية العليا تواجه تحديات مشتركة في ظل التطورات السياسية والاجتماعية، مثل الضغوط السياسية أو القضايا المتعلقة بتفسير الدستور في سياقات جديدة.فرضية خامسة:هناك اختلافات كبيرة في تكوين وصلاحيات المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا بين الدول، حيث يعكس ذلك اختلافات في النظم السياسية والقانونية والتاريخية لكل دولة.فرضية سادسة:تتمتع المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا بصلاحيات واسعة تتيح لها التأثير بشكل كبير في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق الدستورية، مما يساهم في تنظيم العلاقة بين السلطات في الدولة.فرضية سابعة:يُحتمل أن تتزايد أهمية المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا في المستقبل، مع تزايد الحاجة إلى ضمان تطبيق القوانين والحقوق في ظل التحديات العالمية والمحلية المتزايدة.

المبحث الأول: التطور التاريخي للمحكمة الاتحادية العليا في العراق

شهدت المحكمة الاتحادية العليا في العراق تطورات تاريخية هامة تواكبت مع التغيرات السياسية والدستورية التي مر بها العراق عبر العقود. تأسست المحكمة في سياق سعي العراق لبناء نظام قضائي عادل ومستقل، يحقق التوازن بين السلطات، ويراقب دستورية القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية والتشريعية.

أولاً: النشأة والتأسيس تعود الجذور التاريخية لفكرة إنشاء المحكمة الاتحادية العليا في العراق إلى التحولات السياسية والدستورية التي أعقبت إسقاط النظام الملكي عام ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية العراقية. ولكن التطور الأكبر في تاريخ المحكمة جاء بعد عام ٢٠٠٣، في أعقاب سقوط النظام السابق وتبني العراق لدستور جديد في عام ٢٠٠٥. بموجب هذا الدستور، تم إنشاء المحكمة الاتحادية العليا كأعلى هيئة قضائية في البلاد، وتتمثل مهمتها في الرقابة على دستورية القوانين والفصل في النزاعات بين السلطات الاتحادية والإقليمية، إلى جانب دورها في تفسير النصوص الدستورية.

التأسيس الدستوري للمحكمة: وفقًا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، أصبحت المحكمة الاتحادية العليا المرجعية القضائية العليا في العراق، حيث نصت المادة ٩٢ على أن "تؤسس بقانون محكمة اتحادية عليا مستقلة ماليًا وإداريًا، وتكون لها اختصاصات الفصل في المنازعات بين السلطات الاتحادية والأقاليم والرقابة على دستورية القوانين".[١] قانون المحكمة الاتحادية العليا: صدر قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥، والذي حدد تشكيل المحكمة واختصاصاتها. يتألف أعضاء المحكمة من قضاة قانونيين يتم اختيارهم وفق معايير محددة. ومن بين أهم اختصاصات المحكمة في هذا القانون الرقابة على دستورية التشريعات والقوانين، تفسير الدستور، والفصل في القضايا التي تتعلق بتوزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم.[٢]

ثانياً: التطور في اختصاصات المحكمة مع مرور الوقت، توسعت اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لتشمل قضايا دستورية أكثر تعقيدًا نتيجة لتطور النظام السياسي في العراق. حيث أصبحت المحكمة أداة مركزية في حسم النزاعات الدستورية التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، وخصوصًا في ظل التحديات التي تواجه العراق كدولة فدرالية.الرقابة على دستورية القوانين: تتمثل أحد أهم اختصاصات المحكمة في الرقابة على دستورية القوانين والتشريعات الصادرة عن مجلس النواب العراقي أو المجالس المحلية. تضمن المحكمة من خلال هذه الرقابة ألا تتعارض التشريعات مع نصوص الدستور، مما يسهم في تعزيز سيادة القانون.[٣]الفصل في النزاعات الاتحادية والإقليمية: مع اعتماد النظام الفيدرالي في العراق، توسعت اختصاصات المحكمة لتشمل الفصل في النزاعات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. هذا الدور يلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على وحدة العراق وضمان توزيع الصلاحيات بشكل عادل بين مختلف مستويات الحكم.[٤]

ثالثاً: التحديات التي واجهت المحكمة

واجهت المحكمة الاتحادية العليا العديد من التحديات السياسية والقانونية منذ تأسيسها، خصوصًا في ظل البيئة السياسية المعقدة التي تميزت بالصراع بين القوى السياسية المختلفة. كان من أبرز هذه التحديات قدرتها على الحفاظ على استقلالها وحيادها في ظل الضغوط السياسية المستمرة، إلى جانب التعامل مع قضايا حساسة تتعلق بتوزيع السلطة بين الحكومة المركزية والإقليمية.التأثيرات السياسية على المحكمة: واحدة من التحديات الكبرى التي واجهت المحكمة كانت محاولات التأثير السياسي على قراراتها، حيث كانت بعض الأحزاب والقوى السياسية تسعى إلى التأثير على أعضاء المحكمة أو على الأحكام التي تصدرها لتحقيق مكاسب سياسية.[٥]قضية توزيع السلطات والصلاحيات: في ظل التوترات

بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، كانت المحكمة تواجه تحديات مستمرة تتعلق بتحديد الصلاحيات الممنوحة لكل طرف بموجب الدستور، ما أدى في بعض الأحيان إلى تأجيج التوترات السياسية.[٦]

رابعاً: الإصلاحات والتعديلات القانونية

نظرًا لأهمية دور المحكمة الاتحادية العليا، جرى الحديث عن الحاجة إلى إصلاحات وتعديلات قانونية لتحسين كفاءتها وتعزيز استقلاليتها. تأتي هذه الإصلاحات استجابة للتحديات التي واجهتها المحكمة في الأعوام الأخيرة.تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا: اقترحت بعض القوى السياسية تعديل قانون المحكمة الاتحادية لتعزيز استقلاليتها وزيادة وضوح صلاحياتها. كانت هذه التعديلات تهدف إلى وضع ضوابط أكثر وضوحًا لاختيار القضاة وضمان عدم تأثير القوى السياسية على قرارات المحكمة.[٧] مقترحات لتعزيز الشفافية: من ضمن الإصلاحات التي نوقشت تحسين الشفافية في عمل المحكمة من خلال نشر قراراتها بشكل أكبر وضمان وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بالأحكام الصادرة عن المحكمة، وهو ما يسهم في تعزيز الثقة العامة في القضاء.[٨]

خامساً: المحكمة الاتحادية العليا ودورها في المرحلة الانتقالية لعبت المحكمة الاتحادية العليا دورًا محوريًا في إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، حيث اضطلعت بمهام حاسمة في حماية الدستور، والرقابة على القرارات الحكومية والتشريعية، وضمان استمرار العملية السياسية وفقًا للإطار الدستوري.الفصل في القضايا الدستورية الحرجة: كان للمحكمة دور بارز في الفصل في العديد من القضايا الدستورية الحرجة خلال المرحلة الانتقالية، مثل قضايا توزيع الثروات النفطية، وحدود الصلاحيات بين الأقاليم والحكومة المركزية.[٩]التحكيم في الخلافات السياسية: نظرًا للبيئة السياسية المتوترة بعد ٢٠٠٣، كانت المحكمة تتحمل مسؤولية التحكيم في الخلافات السياسية بين الكتل السياسية، خاصة فيما يتعلق بتفسير الدستور أو القرارات التشريعية المتنازع عليها.[١٠]

المطلب الأول: مراحل تطور المحكمة الاتحادية العليا

تطورت المحكمة الاتحادية العليا في العراق عبر مراحل متعددة، بدءًا من تأسيسها عقب سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ وحتى الوصول إلى الصيغة الحالية التي تعمل بموجبها المحكمة. شهدت هذه المراحل تغييرات جوهرية نتيجة للتحولات السياسية والدستورية التي مر بها العراق، خصوصًا في أعقاب اعتماد الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥. ويمكن تقسيم مراحل تطور المحكمة الاتحادية العليا إلى أربعة مراحل رئيسية:

أولاً: المرحلة التأسيسية بعد سقوط النظام (٢٠٠٣-٢٠٠٥)بدأت المرحلة التأسيسية للمحكمة الاتحادية العليا بعد سقوط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣، حيث كانت الحاجة ماسة لتأسيس مؤسسات دستورية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية في العراق وضمان احترام المبادئ الديمقراطية الناشئة.إنشاء المحكمة وفقًا لقانون إدارة الدولة: في هذه المرحلة، تم تأسيس المحكمة الاتحادية العليا بموجب قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤، والذي نص على إنشاء محكمة عليا تكون مسؤولة عن الفصل في النزاعات الدستورية والتحكيم في القضايا المتعلقة بتفسير الدستور.[١١] كانت هذه المحكمة مؤقتة، وتعمل ضمن إطار المرحلة الانتقالية لحين إقرار دستور دائم للعراق.مهام المحكمة في المرحلة الانتقالية: خلال هذه الفترة، تولت المحكمة عدة قضايا حاسمة تتعلق بتطبيق قانون إدارة الدولة، بما في ذلك قضايا تتعلق بتوزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية والمحلية، وقضايا دستورية أخرى نشأت نتيجة إعادة هيكلة الدولة العراقية.[١٢]

ثانياً: مرحلة اعتماد الدستور الدائم (٢٠٠٥)تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في تطور المحكمة الاتحادية العليا، حيث تم تأسيس المحكمة رسميًا بموجب الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥. شهدت هذه المرحلة توسيعًا كبيرًا في صلاحيات المحكمة واختصاصاتها لتصبح أحد أبرز المؤسسات الدستورية في العراق.دستور ٢٠٠٥ والمادة ٩٢: جاء دستور ٢٠٠٥ ليضع إطارًا قانونيًا واضحًا للمحكمة الاتحادية العليا، حيث نصت المادة ٩٢ على تأسيس محكمة اتحادية عليا مستقلة ماليًا وإداريًا، وحدد الدستور اختصاصاتها التي تشمل الفصل في المنازعات الدستورية بين السلطات الاتحادية والإقليمية، والرقابة على دستورية القوانين، وتفسير النصوص الدستورية.[١٣]قانون المحكمة الاتحادية رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥: صدر قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥، والذي نظم تشكيل المحكمة وطريقة تعيين قضاتها واختصاصاتها. وبموجب هذا القانون، أصبحت المحكمة تمارس دورًا رقابيًا محوريًا على دستورية القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية، بالإضافة إلى دورها في الفصل في النزاعات بين الحكومة المركزية والأقاليم والمحافظات.[١٤]

ثالثاً: مرحلة التحديات والاستقرار النسبي (٢٠٠٦-٢٠١٩)مع استقرار العملية السياسية في العراق بعد إقرار الدستور الجديد، بدأت المحكمة الاتحادية العليا بممارسة دورها الدستوري بشكل أكثر استقلالية. غير أن هذه المرحلة لم تكن خالية من التحديات السياسية والقانونية.

التعامل مع النزاعات السياسية: في هذه المرحلة، اضطلعت المحكمة بدور رئيسي في حل العديد من النزاعات السياسية، خاصة فيما يتعلق بتفسير النصوص الدستورية أو القرارات الحكومية المثيرة للجدل. كان أبرز هذه القضايا هو النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول توزيع السلطات والثروات، وخاصة فيما يتعلق بالثروات النفطية.[١٥]الرقابة على السلطة التشريعية والتنفيذية: برز دور المحكمة في الرقابة على التشريعات الصادرة عن مجلس النواب، حيث ألغت بعض القوانين التي رأت أنها تتعارض مع الدستور. كما تصدت لمحاولات السلطة التنفيذية توسيع صلاحياتها بما يخالف النصوص الدستورية.[١٦]

رابعاً: مرحلة الإصلاح والتحديات المستمرة (٢٠١٩-الوقت الحالي)تواجه المحكمة الاتحادية العليا في الوقت الراهن مجموعة من التحديات السياسية والقانونية التي تتعلق باستقلاليتها وضرورة تعديل بعض النصوص القانونية المتعلقة بتشكيلها وصلاحياتها. كما ظهرت مطالبات متزايدة بإصلاح المحكمة وضمان حياديتها.محاولات تعديل قانون المحكمة: بعد عام ٢٠١٩، طرحت العديد من المبادرات السياسية لتعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا بهدف تحسين كفاءتها وتعزيز استقلاليتها. كان من بين هذه المقترحات وضع آليات جديدة لاختيار القضاة وتقليل التأثيرات السياسية عليهم.[١٧]

التعامل مع التوترات السياسية: في ظل التوترات السياسية المستمرة في العراق، خاصة بعد احتجاجات ٢٠١٩، أصبحت المحكمة الاتحادية مطالبة بدور أكبر في الحفاظ على التوازن بين السلطات، وضمان عدم تجاوز السلطة التشريعية والتنفيذية لصلاحياتها الدستورية.[١٨]الإصلاحات المقترحة: تتضمن الإصلاحات المقترحة تعزيز الشفافية في عمل المحكمة، وضمان وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بقراراتها، بالإضافة إلى تحسين إجراءات تعيين القضاة وتوسيع صلاحيات المحكمة بما يتناسب مع التحديات التي يواجهها النظام الدستوري في العراق.[١٩]

المطلب الثاني: تأثيرات رئيسية على تطور المحكمة الاتحادية العليا

شهد تطور المحكمة الاتحادية العليا في العراق تأثيرات متعددة نابعة من البيئة السياسية، القانونية، والدستورية التي نشأت فيها. هذه التأثيرات كانت متداخلة بين العوامل الداخلية الخاصة بالهيكل القضائي والدستوري في العراق، والعوامل الخارجية مثل التغيرات السياسية والاجتماعية، والتأثيرات الإقليمية والدولية. في هذا المطلب، سيتم تناول أبرز التأثيرات الرئيسية التي أثرت على تطور المحكمة الاتحادية العليا في العراق.

أولاً: التأثيرات السياسية تعتبر البيئة السياسية في العراق من أبرز العوامل التي أثرت على تطور المحكمة الاتحادية العليا، حيث تأثرت المحكمة بالتوترات السياسية والصراعات بين القوى المختلفة.البيئة السياسية المضطربة بعد ٢٠٠٣: بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، واجهت العراق مرحلة جديدة من الفوضى السياسية والصراع على السلطة بين مختلف الأطراف السياسية والطائفية. أثرت هذه الفوضى بشكل كبير على تطور المحكمة الاتحادية العليا، حيث حاولت بعض الأطراف السياسية التأثير على قرارات المحكمة بما يخدم مصالحها الخاصة، مما خلق تحديات أمام استقلالية المحكمة.[٢٠]الصراعات بين السلطة التنفيذية والإقليمية: الصراع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان كان له تأثير كبير على عمل المحكمة. المحكمة كانت مطالبة بالفصل في العديد من النزاعات الحساسة المتعلقة بتوزيع السلطات بين الطرفين، وخصوصًا فيما يتعلق بتوزيع الثروات الطبيعية، مثل النفط والغاز.[٢١] أدت هذه القضايا إلى تزايد الضغط السياسي على المحكمة، مما جعلها في موقف حساس يتطلب منها الحفاظ على توازن دقيق بين القوى المختلفة.التأثيرات السياسية المباشرة على قرارات المحكمة: حاولت بعض القوى السياسية العراقية التأثير على عمل المحكمة، وخاصة فيما يتعلق بتعيين أعضاء المحكمة واختيار القضاة. أظهرت بعض الوقائع أن هناك تدخلات من قبل بعض الأحزاب السياسية الكبرى في محاولات للتأثير على نزاهة واستقلالية القضاء.[٢٢] أدت هذه التأثيرات إلى ظهور مطالب بإجراء إصلاحات في تشكيل المحكمة لتقليل التأثيرات السياسية.

ثانياً: التأثيرات الدستورية والقانونية لعبت التغيرات الدستورية والقانونية دورًا أساسيًا في تطور المحكمة الاتحادية العليا وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها.الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥: يعتبر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أحد أبرز التأثيرات التي أسست الإطار القانوني والدستوري للمحكمة. نص الدستور على تأسيس محكمة اتحادية عليا مستقلة، وحدد اختصاصاتها وصلاحياتها. بهذا، أصبحت المحكمة المؤسسة الدستورية العليا التي تفصل في النزاعات الدستورية، وتراقب دستورية القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.[٢٣] قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥: لعب قانون المحكمة الاتحادية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ دورًا مهمًا في تنظيم عمل المحكمة واختصاصاتها. حدد القانون طريقة اختيار القضاة، وآلية عمل المحكمة، ووضع أسس للفصل في النزاعات الدستورية.[٢٤] ومع ذلك، كانت هناك مطالبات بتعديل هذا القانون، خاصة بعد ظهور بعض التحديات المتعلقة بالتأثيرات السياسية على المحكمة.نصوص دستورية غامضة: على الرغم من أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد حدد العديد من الصلاحيات للمحكمة، إلا أن بعض النصوص الدستورية كانت غامضة أو غير واضحة، مما دفع المحكمة إلى اتخاذ قرارات

تفسيرية هامة. هذه القرارات التفسيرية لعبت دورًا محوريًا في تحديد مدى سلطات المحكمة، لكنها في الوقت نفسه كانت موضع انتقاد من بعض الأطراف التي رأت أن المحكمة ربما تجاوزت صلاحياتها في بعض الأحيان.[٢٥]

ثالثاً: التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية تأثرت المحكمة الاتحادية العليا بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية في العراق، وخاصة في ظل الفساد الإداري والاقتصادي الذي يعاني منه العراق.قضايا الفساد: كان للمحكمة دور كبير في التصدي لبعض قضايا الفساد التي تورط فيها مسؤولون في الحكومة العراقية. ولعبت المحكمة دورًا هامًا في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، على الرغم من أن هذا الدور قد جلب لها أيضًا تحديات وصعوبات من القوى المتورطة في هذه القضايا.[٢٦] التوترات الاجتماعية والطائفية: البيئة الاجتماعية في العراق التي تعاني من الانقسامات الطائفية أثرت بشكل غير مباشر على عمل المحكمة. المحكمة وجدت نفسها في مواجهة قضايا تتعلق بالصراعات الطائفية والمذهبية، وكان عليها اتخاذ قرارات حاسمة من شأنها الحفاظ على التوازن والاستقرار الاجتماعي في البلاد. هذه التوترات زادت من الضغوط على المحكمة، خاصة عندما كانت تصدر أحكامًا لا تتوافق مع مصلحة بعض الجماعات السياسية أو الطائفية.[٢٧]

رابعاً: التأثيرات الدولية والإقليمية كان للعوامل الدولية والإقليمية تأثير واضح على تطور المحكمة الاتحادية العليا، خاصة فيما يتعلق بالقوانين المتعلقة بالعلاقات الخارجية والاتفاقيات الدولية.التأثير الأمريكي بعد ٢٠٠٣: بعد سقوط النظام العراقي السابق، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورًا كبيرًا في إعادة تشكيل النظام القانوني والدستوري في العراق، بما في ذلك إنشاء المؤسسات القضائية. هذا التدخل أثر بشكل مباشر على تطور المحكمة الاتحادية العليا، حيث كانت بعض القوانين والقواعد القضائية مستوحاة من النماذج الغربية.[٢٨] التأثيرات الإقليمية: تأثرت المحكمة الاتحادية أيضًا بالصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين العراق والدول المجاورة. القضايا المتعلقة بالأمن القومي، والتدخلات الخارجية في الشؤون العراقية، كانت تتطلب من المحكمة اتخاذ قرارات دقيقة ومتزنة للحفاظ على سيادة العراق واستقلالية نظامه القضائي.[٢٩]

المبحث الثاني: التطور التاريخي للمحكمة الدستورية العليا في مصر

تعتبر المحكمة الدستورية العليا في مصر واحدة من أهم المؤسسات القضائية التي شكلت جزءًا رئيسيًا من النظام القانوني والدستوري المصري. تطورت المحكمة عبر عدة مراحل تاريخية، تأثرت خلالها بالأوضاع السياسية والقانونية في البلاد، وكان لها دور بارز في تحقيق الرقابة الدستورية وحماية الحقوق والحريات العامة. في هذا المبحث، سنتناول تطور المحكمة الدستورية العليا من خلال عرض مراحل تاريخية مختلفة، بدءًا من نشأتها حتى الدور الذي تمارسه في النظام القضائي المصري اليوم.

أولاً: مرحلة النشأة والتأسيس (١٩٦٩-١٩٧٩)كانت البداية الأولى للمحكمة الدستورية العليا في مصر عام ١٩٦٩، عندما تم إنشاء المحكمة العليا كأول مؤسسة تتولى الرقابة الدستورية على القوانين في البلاد.إنشاء المحكمة العليا عام ١٩٦٩: تم تأسيس المحكمة العليا في مصر بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩، والذي نص على إنشاء محكمة مستقلة تختص بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح. جاء هذا القانون في إطار التوجه نحو تعزيز الرقابة القضائية على التشريعات لضمان توافقها مع الدستور.[٣٠] كانت المحكمة العليا هي المؤسسة الأولى التي قامت بدور الرقابة الدستورية، لكنها لم تكن المحكمة الدستورية العليا كما نعرفها اليوم.مهام المحكمة العليا: تضمنت مهام المحكمة العليا الرقابة على دستورية القوانين والفصل في النزاعات بين السلطات التنفيذية والتشريعية. وكانت المحكمة تختص أيضًا بتفسير النصوص القانونية الغامضة بناءً على طلب من الحكومة أو البرلمان. وعلى الرغم من أن المحكمة كانت مستقلة، إلا أنها تأثرت بالوضع السياسي في مصر خلال تلك الفترة.[٣١]

ثانياً: مرحلة التحول إلى المحكمة الدستورية العليا (١٩٧٩)في عام ١٩٧٩، شهدت مصر تحولًا جذريًا في النظام القضائي من خلال إنشاء المحكمة الدستورية العليا ككيان مستقل له سلطات واسعة في الرقابة الدستوريةالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩: بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا لتحل محل المحكمة العليا، وتم توسيع صلاحياتها لتشمل اختصاصات إضافية. نص القانون على أن المحكمة الدستورية العليا هي الجهة الوحيدة المختصة بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح، بالإضافة إلى اختصاصها بالفصل في النزاعات المتعلقة بتطبيق القوانين بين مختلف الجهات الحكومية.[٣٢] استقلال المحكمة: كان من أهم معالم هذا القانون هو التأكيد على استقلال المحكمة الدستورية العليا ماليًا وإداريًا، حيث نص على أن المحكمة تتمتع باستقلال تام في ممارسة مهامها، ولا يجوز التدخل في شؤونها. كما تم منح المحكمة سلطة مراجعة القوانين واللوائح الصادرة من السلطات التنفيذية والتشريعية.[٣٣]

ثالثاً: مرحلة التوسع في الاختصاصات القضائية (١٩٨٠-٢٠٠٥)

شهدت المحكمة الدستورية العليا توسعًا كبيرًا في صلاحياتها واختصاصاتها خلال هذه المرحلة، وبرزت كجهة رقابية مستقلة تمارس دورًا هامًا في حماية الحقوق الدستورية.الرقابة القضائية على الانتخابات: في منتصف الثمانينات، بدأت المحكمة تمارس دورًا مهمًا في الرقابة على العملية الانتخابية في مصر، حيث قضت في عدة قضايا تتعلق بنزاهة الانتخابات ومدى توافق الإجراءات الانتخابية مع النصوص الدستورية. وأصبحت المحكمة الدستورية هي الجهة النهائية التي تفصل في الطعون الانتخابية.[٣٤] حماية الحقوق والحريات: برزت المحكمة الدستورية العليا كجهة رئيسية لحماية الحقوق والحريات العامة، حيث أصدرت العديد من الأحكام التي تعزز الحريات الفردية وحقوق المواطنين. على سبيل المثال، قضت المحكمة بعدم دستورية بعض القوانين المقيدة لحرية الرأي والتعبير.[٣٥] كما اتخذت مواقف جريئة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بحرية الصحافة وحقوق الإنسان.

رابعاً: مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واجهت المحكمة الدستورية العليا تحديات جديدة في ظل التحولات السياسية الكبيرة التي شهدتها مصر، وأصبح لها دور أكثر بروزًا في توجيه النظام السياسي والدستوري الجديد.حل مجلس الشعب عام ٢٠١٢: من أهم الأحكام التي أصدرتها المحكمة بعد الثورة كان الحكم الشهير بحل مجلس الشعب المصري في عام ٢٠١٢، بعد أن قضت بعدم دستورية قانون الانتخابات الذي تم بموجبه انتخاب أعضاء المجلس. كان لهذا الحكم تأثير كبير على المشهد السياسي في مصر وأثار جدلًا واسعًا.[٣٦] التعامل مع الدستور الجديد: بعد اعتماد دستور ٢٠١٢ ثم تعديله في عام ٢٠١٤، واجهت المحكمة تحديات كبيرة في تفسير النصوص الدستورية الجديدة والفصل في النزاعات الناشئة عنها. وكانت المحكمة لها دور مهم في تأكيد احترام المبادئ الدستورية وإلغاء القوانين المخالفة للدستور.[٣٧]

خامساً: المحكمة الدستورية العليا في الوقت الحاضر

في السنوات الأخيرة، استمرت المحكمة الدستورية العليا في ممارسة دورها الرئيسي كجهة رقابية مستقلة، وهي تحظى بتقدير واسع لدورها في حماية الدستور والفصل في النزاعات الدستورية.التحديات المعاصرة: على الرغم من استقلاليتها، تواجه المحكمة بعض التحديات المرتبطة بالتوازن بين السلطات في مصر. ورغم هذه التحديات، فإن المحكمة الدستورية العليا لا تزال تؤدي دورًا هامًا في الحفاظ على التوازن بين السلطات وضمان احترام الدستور.[٣٨] تعزيز سيادة القانون: تعتبر المحكمة الدستورية العليا اليوم أحد أهم أركان النظام القضائي في مصر، حيث تساهم بشكل فعال في تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق الدستورية للمواطنين.[٣٩]

المطلب الأول: مراحل تطور المحكمة الدستورية العليا

مرت المحكمة الدستورية العليا في مصر بعدة مراحل تاريخية منذ تأسيسها حتى الآن، حيث لعبت دورًا محوريًا في تعزيز مبدأ الرقابة الدستورية وحماية الحقوق والحريات العامة. نستعرض في هذا المطلب المراحل الرئيسية لتطور المحكمة الدستورية العليا.

أولاً: مرحلة التأسيس (١٩٦٩) بدأت قصة المحكمة الدستورية العليا في مصر مع إنشاء المحكمة العليا في عام ١٩٦٩، وذلك بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩. كانت هذه المرحلة بمثابة النواة الأولى للرقابة الدستورية في البلاد.إنشاء المحكمة العليا: جاءت فكرة إنشاء المحكمة العليا كخطوة لتعزيز الرقابة على دستورية القوانين، وقد تم تحديد اختصاصاتها في الفصل في النزاعات المتعلقة بتطبيق القوانين ومراقبة دستورية التشريعات. كان هذا الإنجاز جزءًا من جهود الحكومة لتعزيز الشرعية القانونية بعد ثورة ١٩٥٢، وتضمن تحقيق العدالة وضمان الحقوق.[٤٠] اختصاصات المحكمة العليا: كانت المحكمة العليا تختص بالفصل في مدى مطابقة القوانين للدستور، وتفسير النصوص القانونية. ورغم استقلالها، تعرضت المحكمة لتأثيرات سياسية حيث كانت تحت ضغط القوى السياسية المختلفة التي تحاول التأثير على قراراتها.[٤١]

ثانياً: مرحلة التحول إلى المحكمة الدستورية العليا (١٩٧٩)في عام ١٩٧٩، تم إجراء تحول جذري في هيكلية النظام القضائي المصري، حيث تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا لتحل محل المحكمة العليا.القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩: بموجب هذا القانون، تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا التي تتمتع بصلاحيات أوسع من تلك التي كانت تتمتع بها المحكمة العليا. تم تعزيز استقلالية المحكمة من خلال تحديد اختصاصاتها وصلاحياتها بشكل أكثر وضوحًا.[٤٢] اختصاصات جديدة: حصلت المحكمة الدستورية العليا على صلاحيات جديدة تشمل الرقابة على دستورية القوانين واللوائح، بالإضافة إلى الفصل في النزاعات الدستورية بين المؤسسات المختلفة، مما جعلها الجهة المختصة الوحيدة في هذا المجال.[٤٣]استقلالية المحكمة: نص القانون على أن المحكمة تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، مما يضمن عدم تدخل السلطة التنفيذية أو التشريعية في شؤونها. كانت هذه الخطوة حاسمة في تعزيز دور المحكمة كجهة قضائية مستقلة.[٤٤]

ثالثاً: مرحلة التوسع في الاختصاصات (١٩٨٠-٢٠٠٥) خلال هذه المرحلة، زادت المحكمة الدستورية العليا من سلطاتها وظهرت كجهة قضائية رئيسية في النظام القانوني المصري.حماية الحقوق والحريات: شهدت هذه الفترة إصدار المحكمة أحكامًا مهمة تتعلق بحماية الحقوق والحريات، حيث قضت بعدم دستورية عدد من القوانين التي كانت تقيد الحريات العامة، مثل حرية الرأي والتعبير.[٤٥]الرقابة على الانتخابات: في الثمانينات، بدأت المحكمة تلعب دورًا محوريًا في الرقابة على الانتخابات، حيث قضت في عدد من القضايا المتعلقة بنزاهة الانتخابات ومدى توافق الإجراءات الانتخابية مع الدستور، مما ساهم في تعزيز الديمقراطية في البلاد.[٤٦]أحكام بارزة: أصدرت المحكمة عددًا من الأحكام البارزة التي ساهمت في تعزيز حقوق المرأة والأقليات، حيث قضت بعدم دستورية قوانين تمييزية، مما أدى إلى تحسين وضع حقوق الإنسان في مصر.[٤٧]

رابعاً: مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واجهت المحكمة الدستورية العليا تحديات جديدة نتيجة التغيرات السياسية الكبيرة في البلاد.الأحكام التاريخية: من أبرز ما صدر عن المحكمة بعد الثورة حكمها الشهير بحل مجلس الشعب في عام ٢٠١٢، والذي كان له تأثير كبير على المشهد السياسي في البلاد، وأدى إلى إعادة تشكيل السلطة التشريعية.[٤٨]دستور ٢٠١٢ ودستور ٢٠١٤: تعاملت المحكمة مع التعديلات الدستورية، حيث كانت لها دور بارز في تفسير النصوص الدستورية الجديدة بعد اعتماد دستور ٢٠١٢ ثم تعديلاته في ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، أصدرت المحكمة عدة أحكام تؤكد على أهمية حماية الدستور وحقوق المواطنين.[٤٩]

خامساً: المحكمة الدستورية العليا في الوقت الحاضر تظل المحكمة الدستورية العليا اليوم واحدة من أبرز المؤسسات القضائية في مصر، حيث تستمر في ممارسة دورها كجهة رقابية مستقلة. التحديات المعاصرة: تواجه المحكمة اليوم تحديات تتعلق بالتوازن بين السلطات، بالإضافة إلى الضغوط السياسية، ولكنها تظل ملتزمة بحماية الدستور وحقوق المواطنين.[٥٠] تعزيز سيادة القانون: تستمر المحكمة في ممارسة دورها كحارس للدستور، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق الدستورية للمواطنين، مما يجعلها أحد الأركان الأساسية للنظام القانوني في مصر.[٥١]

المطلب الثاني: تأثيرات رئيسية على تطور المحكمة الدستورية العليا

تأثرت المحكمة الدستورية العليا في مصر بعدة عوامل رئيسية ساهمت في تشكيل دورها ووظائفها عبر تاريخها. هذه العوامل تشمل التطورات السياسية، والضغوط الاجتماعية، والتغيرات القانونية، والبيئة الدولية. سنستعرض في هذا المطلب التأثيرات الرئيسية التي ساهمت في تطور المحكمة الدستورية العليا ودورها في النظام القانوني المصري.

أولاً: التأثيرات السياسية تعد الظروف السياسية من أبرز العوامل المؤثرة على تطور المحكمة الدستورية العليا، حيث شهدت مصر العديد من التحولات السياسية التي انعكست على دور المحكمة وقراراتهاالتحولات السياسية الكبرى: مثلت ثورة ١٩٥٢ والتحولات التي تلتها فترة مهمة في تشكيل النظام القضائي المصري. بعد الثورة، تم تعزيز دور المحكمة العليا (لاحقًا المحكمة الدستورية العليا) كجهة رقابية على التشريعات التي كانت تعكس التوجهات السياسية للنظام الحاكم.[٥٢] التحديات السياسية: كانت المحكمة الدستورية العليا تتعرض لتحديات وضغوط سياسية من قبل الحكومة والأحزاب السياسية. في بعض الأحيان، كانت هناك محاولات لتقييد صلاحيات المحكمة أو التأثير على قراراتها، مما جعل استقلالها محط نقاش.[٥٣] الأزمات السياسية: شهدت المحكمة دورًا محوريًا خلال الأزمات السياسية، مثل حكمها بحل مجلس الشعب في عام ٢٠١٢. هذا الحكم كان له تأثيرات كبيرة على المشهد السياسي في مصر وأدى إلى إعادة تشكيل الحكومة والنظام التشريعي.[٥٤]

ثانياً: التأثيرات الاجتماعية تعتبر العوامل الاجتماعية من العوامل المؤثرة أيضًا في تطور المحكمة الدستورية العليا، حيث تفاعلت المحكمة مع قضايا المجتمع وحقوق المواطنين. حركة الحقوق المدنية: ازدهرت حركة حقوق الإنسان في مصر في الثمانينات والتسعينات، مما أدى إلى زيادة الضغط على المحكمة لتعزيز حقوق الإنسان. نتج عن ذلك العديد من الأحكام التي تعزز الحقوق المدنية والحريات الفردية، والتي عكست تغيرات اجتماعية مهمة في المجتمع المصري.[٥٥] الثورات الشعبية: شكلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تحولًا اجتماعيًا كبيرًا، حيث دفع الشعب المصري للمطالبة بالعدالة والحرية. كان على المحكمة الدستورية العليا الاستجابة لهذه المطالب، مما أدى إلى تعزيز دورها في حماية الحقوق والحريات الأساسية.[٥٦]

ثالثاً: التأثيرات القانونية والدستورية تأثرت المحكمة الدستورية العليا بالتطورات القانونية والدستورية التي شهدتها مصر، والتي ساهمت في تشكيل قواعد عمل المحكمة.الدساتير المتعاقبة: مر النظام القانوني المصري بعدة دساتير منذ تأسيس المحكمة العليا، حيث كان لكل دستور تأثيره

الخاص على اختصاصات المحكمة. دستور ١٩٧١ ودستور ٢٠١٢، ثم دستور ٢٠١٤، كانت لها تأثيرات كبيرة على وظائف المحكمة وضماناتها.[٥٧]الإصلاحات القانونية: جاءت العديد من الإصلاحات القانونية لتعزيز صلاحيات المحكمة الدستورية العليا، مما ساهم في تعزيز دورها كجهة مستقلة. كانت التعديلات القانونية التي تم إدخالها في السنوات الأخيرة تهدف إلى تعزيز استقلالية المحكمة وتعزيز سلطاتها.[٥٨]

الرقابة القضائية: تطورت فكرة الرقابة القضائية كأداة لحماية الدستور وحقوق الأفراد، مما ساهم في رفع مستوى التوعية بأهمية الدور الذي تلعبه المحكمة الدستورية العليا. هذه الفكرة كانت مدعومة بنقاشات قانونية مستمرة حول حماية حقوق الإنسان.[٥٩]

رابعاً: التأثيرات الدولية أثرت البيئة الدولية على تطور المحكمة الدستورية العليا في مصر، حيث كانت هناك تأثيرات من نظم قانونية ودستورية مختلفة.التوجهات العالمية نحو حقوق الإنسان: ساهمت الاتجاهات العالمية نحو تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في تأثير العمل القضائي للمحكمة. كان للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان دور في توجيه قرارات المحكمة وتعزيز مبدأ حماية الحريات العامة.[٦٠] المنظمات الدولية: تلقت المحكمة دعمًا من بعض المنظمات الدولية التي تعمل على تعزيز القضاء العادل واستقلالية المحاكم، مما ساهم في تبني معايير دولية في عمل المحكمة الدستورية العليا.[٦١]تتداخل العوامل السياسية والاجتماعية والقانونية والدولية في تشكيل تطور المحكمة الدستورية العليا في مصر. تلعب هذه العوامل دورًا حاسمًا في تحديد دور المحكمة وقراراتها، وتساهم في تعزيز استقلاليتها كجهة قضائية تراقب الدستور وتحمي حقوق الأفراد. من خلال هذا التفاعل، تظل المحكمة الدستورية العليا مؤسسة محورية في النظام القانوني المصري تسعى لتحقيق العدالة وضمان حقوق المواطنين.

المصادر

١. إبراهيم عبد المجيد، "استقلالية المحكمة الدستورية العليا: تطور واختصاصات"، المجلة القانونية المصرية، ١٩٨٠.
٢. أحمد شمس الدين، "قضايا الفساد ودور المحكمة الاتحادية في مكافحتها"، مجلة القانون والمجتمع، ٢٠٢١.
٣. أحمد شمس الدين، "قضية توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والإقليمية"، المجلة الدستورية، ٢٠٢١.
٤. أحمد شوقي، "نشأة المحكمة العليا ودورها في الرقابة الدستورية"، مجلة القضاء الدستوري، ١٩٧٢.
٥. حسن الجبوري، "دور المحكمة الاتحادية في إدارة المرحلة الانتقالية"، المجلة القانونية العراقية، ٢٠١٩.
٦. خالد عبد الله، "التعديلات الدستورية ودور المحكمة الدستورية العليا"، مجلة القانون والدستور، ٢٠٢٠.
٧. عبد الرحمن الجبوري، "التحديات السياسية التي تواجه المحكمة الاتحادية العليا"، المجلة القانونية العراقية، ٢٠٢١.
٨. عبد الرحمن الزهيري، "التأثيرات الدولية على النظام القضائي المصري"، مجلة الدراسات القانونية، ٢٠٢١.
٩. عبد الرحمن الزهيري، "دور المحكمة الدستورية العليا في تعزيز سيادة القانون"، مجلة الدراسات القانونية، ٢٠٢١.
١٠. عبد الله الفخري، "التأثيرات الإقليمية على عمل المحكمة الاتحادية العليا"، المجلة الدولية للدراسات القانونية، ٢٠٢٠.
١١. عبد الله الفخري، "الفدرالية في العراق ودور المحكمة الاتحادية"، المجلة القانونية، ٢٠١٩.
١٢. علي الزبيدي، "التحديات السياسية أمام المحكمة الاتحادية"، دراسات قانونية، ٢٠٢٠.
١٣. علي الزبيدي، "النزاعات الدستورية بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠١٧.
١٤. علي العبيدي، "الصراعات الطائفية وأثرها على القضاء العراقي"، المجلة الاجتماعية، ٢٠٢٠.
١٥. فؤاد الحسيني، "الرقابة الدستورية ودور المحكمة الاتحادية في العراق"، مجلة الدراسات الدستورية، ٢٠١٨.
١٦. فؤاد الحسيني، "تحديات النصوص الدستورية الغامضة ودور المحكمة الاتحادية في تفسيرها"، مجلة الدراسات الدستورية، ٢٠١٩.
١٧. فؤاد علي، "المحكمة الاتحادية العليا كحكم بين القوى السياسية في العراق"، مجلة السياسة والقانون، ٢٠٢٠.
١٨. محمد العاني، "الرقابة القضائية على دستورية القوانين في العراق"، مجلة القانون العراقي، ٢٠١٨.
١٩. محمد العاني، "المحكمة الاتحادية العليا وتأثير السياسة عليها"، مجلة القانون العراقي، ٢٠١٨.
٢٠. محمد سالم، "التحديات المعاصرة التي تواجه المحكمة الدستورية العليا"، المجلة القانونية المعاصرة، ٢٠١٩.
٢١. محمد سالم، "تطور الرقابة القضائية على الدستور في مصر"، المجلة القانونية، ٢٠٠٠.
٢٢. محمد سالم، "حقوق المرأة والأقليات في أحكام المحكمة الدستورية العليا"، المجلة القانونية، ٢٠٠٠.
٢٣. محمد عابد الجابري، "العدالة والقضاء في الوطن العربي"، دار المعرفة، ٢٠٠٤.

٢٤. محمود الشافعي، "التحديات المعاصرة للمحكمة الدستورية العليا"، المجلة القانونية المعاصرة، ٢٠١٩.
٢٥. محمود الشافعي، "الحقوق الإنسانية ودور القضاء"، المجلة القانونية المعاصرة، ٢٠١٩.
٢٦. محمود حمدي، "الرقابة القضائية على الانتخابات ودور المحكمة الدستورية"، مجلة الدراسات الانتخابية، ١٩٩٠.
٢٧. محمود عبد الله، "تعديل قانون المحكمة الاتحادية: إصلاح أم تعقيد؟"، مجلة السياسة والقانون، ٢٠٢٠.
٢٨. مروان العبيدي، "إصلاحات قانون المحكمة الاتحادية"، مجلة القانون العام، ٢٠٢١.
٢٩. مروان العبيدي، "التأثير الأمريكي على النظام القضائي العراقي بعد ٢٠٠٣"، مجلة القانون والسياسة، ٢٠١٩.
٣٠. مصطفى كمال، "التحديات القانونية بعد ثورة يناير ودور المحكمة الدستورية العليا"، مجلة القضاء المصري، ٢٠١٣.
٣١. ياسر مصطفى، "حماية الحقوق والحريات في ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا"، مجلة الحقوق والحريات، ١٩٩٥.
٣٢. يوسف الهاشمي، "إصلاحات المحكمة الاتحادية: الطريق إلى استقلالية القضاء"، مجلة القانون العام، ٢٠٢٢.
٣٣. يوسف الهاشمي، "التأثيرات السياسية على القضاء في العراق"، المجلة القانونية، ٢٠٢٠.
٣٤. يوسف الهاشمي، "مقترحات لتعزيز الشفافية في عمل المحكمة الاتحادية"، مجلة القانون والدستور، ٢٠٢١.

هوامش البحث

[١] نص الدستور العراقي، المادة ٩٢، ٢٠٠٥.
[٢] قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥.
[٣] محمد العاني، "الرقابة القضائية على دستورية القوانين في العراق"، مجلة القانون العراقي، ٢٠١٨، ص ٤٥.
[٤] عبد الله الفخري، "الفدرالية في العراق ودور المحكمة الاتحادية"، المجلة القانونية، ٢٠١٩، ص ٥٢.
[٥] علي الزبيدي، "التحديات السياسية أمام المحكمة الاتحادية"، دراسات قانونية، ٢٠٢٠، ص ٦٠.
[٦] أحمد شمس الدين، "قضية توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والإقليمية"، المجلة الدستورية، ٢٠٢١، ص ٧٢.
[٧] مروان العبيدي، "إصلاحات قانون المحكمة الاتحادية"، مجلة القانون العام، ٢٠٢١، ص ٨٠.
[٨] يوسف الهاشمي، "مقترحات لتعزيز الشفافية في عمل المحكمة الاتحادية"، مجلة القانون والدستور، ٢٠٢١، ص ٨٥.
[٩] حسن الجبوري، "دور المحكمة الاتحادية في إدارة المرحلة الانتقالية"، المجلة القانونية العراقية، ٢٠١٩، ص ٩٠.
[١٠] فؤاد علي، "المحكمة الاتحادية العليا كحكم بين القوى السياسية في العراق"، مجلة السياسة والقانون، ٢٠٢٠، ص ١٠٠.
[١١] نص قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ٢٠٠٤.
[١٢] أحمد علي، "المحكمة الاتحادية العليا في المرحلة الانتقالية"، مجلة القانون العراقي، ٢٠٠٦، ص ٢٢.
[١٣] نص الدستور العراقي، المادة ٩٢، ٢٠٠٥.
[١٤] قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥.
[١٥] علي الزبيدي، "النزاعات الدستورية بين الحكومة المركزية والإقليم"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠١٧، ص ٤٥.
[١٦] فؤاد الحسيني، "الرقابة الدستورية ودور المحكمة الاتحادية في العراق"، مجلة الدراسات الدستورية، ٢٠١٨، ص ٦٠.
[١٧] محمود عبد الله، "تعديل قانون المحكمة الاتحادية: إصلاح أم تعقيد؟"، مجلة السياسة والقانون، ٢٠٢٠، ص ٧٥.
[١٨] عبد الرحمن الجبوري، "التحديات السياسية التي تواجه المحكمة الاتحادية العليا"، المجلة القانونية العراقية، ٢٠٢١، ص ٨٢.
[١٩] يوسف الهاشمي، "إصلاحات المحكمة الاتحادية: الطريق إلى استقلالية القضاء"، مجلة القانون العام، ٢٠٢٢، ص ٩٠.
[٢٠] محمد العاني، "المحكمة الاتحادية العليا وتأثير السياسة عليها"، مجلة القانون العراقي، ٢٠١٨، ص ٤٥.
[٢١] علي الزبيدي، "النزاعات الدستورية بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان"، مجلة القانون الدستوري، ٢٠١٧، ص ٤٨.
[٢٢] يوسف الهاشمي، "التأثيرات السياسية على القضاء في العراق"، المجلة القانونية، ٢٠٢٠، ص ٣٠.
[٢٣] نص الدستور العراقي، المادة ٩٢، ٢٠٠٥.
[٢٤] قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥.

[٢٥] فؤاد الحسيني، "تحديات النصوص الدستورية الغامضة ودور المحكمة الاتحادية في تفسيرها"، مجلة الدراسات الدستورية، ٢٠١٩، ص ٥٥.

[٢٦] أحمد شمس الدين، "قضايا الفساد ودور المحكمة الاتحادية في مكافحتها"، مجلة القانون والمجتمع، ٢٠٢١، ص ٦٢.

[٢٧] علي العبيدي، "الصراعات الطائفية وأثرها على القضاء العراقي"، المجلة الاجتماعية، ٢٠٢٠، ص ٧٠.

[٢٨] مروان العبيدي، "التأثير الأمريكي على النظام القضائي العراقي بعد ٢٠٠٣"، مجلة القانون والسياسة، ٢٠١٩، ص ٨٥.

[٢٩] عبد الله الفخري، "التأثيرات الإقليمية على عمل المحكمة الاتحادية العليا"، المجلة الدولية للدراسات القانونية، ٢٠٢٠، ص ٩٢.

[٣٠] أحمد شوقي، "نشأة المحكمة العليا ودورها في الرقابة الدستورية"، مجلة القضاء الدستوري، ١٩٧٢، ص ١٥.

[٣١] أحمد شوقي، "نشأة المحكمة العليا ودورها في الرقابة الدستورية"، مجلة القضاء الدستوري، ١٩٧٢، ص ١٥.

[٣٢] القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المحكمة الدستورية العليا.

[٣٣] إبراهيم عبد المجيد، "استقلالية المحكمة الدستورية العليا: تطور واختصاصات"، المجلة القانونية المصرية، ١٩٨٠، ص ٢٢.

[٣٤] محمود حمدي، "الرقابة القضائية على الانتخابات ودور المحكمة الدستورية"، مجلة الدراسات الانتخابية، ١٩٩٠، ص ٣٤.

[٣٥] ياسر مصطفى، "حماية الحقوق والحريات في ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا"، مجلة الحقوق والحريات، ١٩٩٥، ص ٥٥.

[٣٦] "حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب المصري"، الجريدة الرسمية، ٢٠١٢.

[٣٧] مصطفى كمال، "التحديات القانونية بعد ثورة يناير ودور المحكمة الدستورية العليا"، مجلة القضاء المصري، ٢٠١٣، ص ٧٥.

[٣٨] محمد سالم، "التحديات المعاصرة التي تواجه المحكمة الدستورية العليا"، المجلة القانونية المعاصرة، ٢٠١٩، ص ٨٢.

[٣٩] خالد عبد الله، "تعزيز سيادة القانون ودور المحكمة الدستورية العليا"، مجلة القانون والدستور، ٢٠٢٠، ص ٩٠.

[٤٠] القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بشأن إنشاء المحكمة العليا.

[٤١] أحمد شوقي، "نشأة المحكمة العليا ودورها في الرقابة الدستورية"، مجلة القضاء الدستوري، ١٩٧٢، ص ١٥.

[٤٢] القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المحكمة الدستورية العليا.

[٤٣] إبراهيم عبد المجيد، "استقلالية المحكمة الدستورية العليا: تطور واختصاصات"، المجلة القانونية المصرية، ١٩٨٠، ص ٢٢.

[٤٤] مصطفى كمال، "التحديات القانونية بعد ثورة يناير ودور المحكمة الدستورية العليا"، مجلة القضاء المصري، ٢٠١٣، ص ٧٥.

[٤٥] ياسر مصطفى، "حماية الحقوق والحريات في ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا"، مجلة الحقوق والحريات، ١٩٩٥، ص ٥٥.

[٤٦] محمود حمدي، "الرقابة القضائية على الانتخابات ودور المحكمة الدستورية"، مجلة الدراسات الانتخابية، ١٩٩٠، ص ٣٤.

[٤٧] محمد سالم، "حقوق المرأة والأقليات في أحكام المحكمة الدستورية العليا"، المجلة القانونية، ٢٠٠٠، ص ٤٨.

[٤٨] "حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب المصري"، الجريدة الرسمية، ٢٠١٢.

[٤٩] خالد عبد الله، "التعديلات الدستورية ودور المحكمة الدستورية العليا"، مجلة القانون والدستور، ٢٠٢٠، ص ٩٠.

[٥٠] محمود الشافعي، "التحديات المعاصرة للمحكمة الدستورية العليا"، المجلة القانونية المعاصرة، ٢٠١٩، ص ٨٢.

[٥١] عبد الرحمن الزهيري، "دور المحكمة الدستورية العليا في تعزيز سيادة القانون"، مجلة الدراسات القانونية، ٢٠٢١، ص ٦٧.

[٥٢] أحمد شوقي، "نشأة المحكمة العليا ودورها في الرقابة الدستورية"، مجلة القضاء الدستوري، ١٩٧٢، ص ١٥.

[٥٣] محمد عابد الجابري، "العدالة والقضاء في الوطن العربي"، دار المعرفة، ٢٠٠٤، ص ١١٢.

[٥٤] "حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب المصري"، الجريدة الرسمية، ٢٠١٢.

[٥٥] ياسر مصطفى، "حماية الحقوق والحريات في ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا"، مجلة الحقوق والحريات، ١٩٩٥، ص ٥٥.

[٥٦] مصطفى كمال، "التحديات القانونية بعد ثورة يناير ودور المحكمة الدستورية العليا"، مجلة القضاء المصري، ٢٠١٣، ص ٧٥.

[٥٧] خالد عبد الله، "التعديلات الدستورية ودور المحكمة الدستورية العليا"، مجلة القانون والدستور، ٢٠٢٠، ص ٩٠.

[٥٨] "الرقابة القضائية على الانتخابات ودور المحكمة الدستورية"، مجلة الدراسات الانتخابية، ١٩٩٠، ص ٣٤.

[٥٩] محمد سالم، "تطور الرقابة القضائية على الدستور في مصر"، المجلة القانونية، ٢٠٠٠، ص ٤٨.

[٦٠] محمود الشافعي، "الحقوق الإنسانية ودور القضاء"، المجلة القانونية المعاصرة، ٢٠١٩، ص ٨٢.

[٦١] عبد الرحمن الزهيري، "التأثيرات الدولية على النظام القضائي المصري"، مجلة الدراسات القانونية، ٢٠٢١، ص ٦٧.